"دور الانترنت في الاتجار بالأطفال واستغلالهم جنسياً"

حسن مشعل حسن صالح الحمد

Hassanmishaal52@yahoo.com

الملخص

انتشرت جرائم استغلال الأطفال جنسياً عبر الإنترنت بشكل واسع وخطير، تعتبر هذه الجرائم من الأنشطة الإجرامية الحديثة التي تستفيد من التكنولوجيا والبرمجيات المتقدمة، تعتمد هذه الأنشطة على استخدام الإنترنت كوسيلة للتواصل والتفاعل بين المجرمين والضحايا، مما يزيد من تعقيد مكافحتها ومراقبتها.

تتضمن أنشطة الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت إغراء الأطفال وتحريضهم على إجراءات غير لائقة، وكذلك تصويرهم أو تسجيلهم في مواقف جنسية، تعزز التكنولوجيا المتقدمة والبرمجيات السيئة الاستخدام هذه الأنشطة الغير قانونية، لمكافحة هذا النوع من الجرائم، يجب تعزيز التشريعات وتشديد العقوبات ضد المجرمين، وزيادة التوعية بين الأهل والأطفال حول مخاطر الإنترنت، كما يجب أيضاً تعزيز التعاون الدولي لمكافحة هذه الجرائم وتطوير التقنيات والأدوات التي تمكن من رصد وتتبع المشتبه بهم عبر الإنترنت.

الكلمات المفتاحية:

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاستغلال الجنسي، استرقاق الأطفال، تبني الأطفال، وسائل التواصل الاجتماعي.

"The Role of the Internet in Child Sexual Exploitation"

HASAN MISHAAL HASAN AL HAMD

Legal Researcher, Doctorate in Law

Hassanmishaal52@yahoo.com

Abstract:

Crimes of child sexual exploitation online have spread widely and dangerously. These crimes are among the modern criminal activities that leverage advanced technology and software. They rely on using the internet as a means of communication and interaction between criminals and victims, which makes their prevention and monitoring more complex.

Activities of online sexual exploitation include enticing children and encouraging them to engage in inappropriate actions, as well as recording or filming them in sexual situations. Advanced technology and malicious software facilitate these illegal activities. To combat this type of crime, it is essential to strengthen legislation and increase penalties against offenders. Additionally, raising awareness among parents and children about the dangers of the internet is crucial.

Moreover, international cooperation is necessary to combat these crimes, and the development of technologies and tools for monitoring and tracking suspects online is essential.

key words:

Information and Communication Technology, Sexual exploitation, Child trafficking, Child adoption, Social media.

المقدمة

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي عنصر أساسي وإيجابي في الحياة الحديثة، حيث لها دور كبير في دعم التطور السريع في مختلف المجالات، ومع ذلك، يجب أيضاً الاعتراف بأنها قد أحدثت تحديات جديدة فيما يتعلق بالأمان والحماية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأطفال، للأسف، تعرض الأطفال لخطر الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت بشكل متزايد نتيجة للتطور التكنولوجي. حدث زيادة في جرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال بسبب استخدام التكنولوجيا، وبشكل عام، تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطور هذه الجرائم.

بدأت شبكة الإنترنت كوسيلة آمنة ومحدودة في الاستخدام، ولكن مع انتشارها وتوسعها لجميع فئات المجتمع، ظهرت جرائم معلوماتية جديدة على الشبكة، هذه الجرائم تتميز بسرعة تنفيذها وصعوبة تتبعها ومحاسبة الجناة، تشمل هذه الجرائم النصب والاحتيال وممارسة الجنس عن بعد واستغلال الأطفال والمراهقين والنساء.

لمواجهة هذه التحديات، يجب على الأفراد والمجتمعات والحكومات توعية الأطفال والشباب بمخاطر الإنترنت وكيفية الوقاية منها، يجب أيضاً تعزيز التشريعات وتطبيقها لمعاقبة الجرائم على الإنترنت ومحاسبة الجناة، الأمان السيبراني والحماية الشخصية يجب أن تكون أولويات للجميع عند استخدام التكنولوجيا، وذلك للمساهمة في خلق بيئة آمنة على الإنترنت للأطفال والشباب وجميع مستخدميه.

أولاً–أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث من أنه يناقش جرائم حساسة وهي جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، حيث أن التعامل مع هذه الجرائم ليس بالأمر المألوف في الدول العربية، وبالتالي تسهم في توعية المجتمع حول هذه الجرائم والتي تعتبر من القضايا التي استقطبت اهتمام المجتمع الدولي والدول في الوقت الحاضر.

ثانياً–إشكالية البحث:

تكمن مشكلة البحث في تسهيل شبكة الإنترنت لظهور مجموعة من الجرائم ذات الطابع غير الأخلاقي والمنافي للآداب العامة وموجه وبشكل مباشر نحو الأطفال، والتي بدورها تهدد القيم والأخلاق التي تسود في المجتمع البشري على اختلاف تشكيلاته وتكوينه، وقد أدت الحداثة والتطور المعلوماتي إلى انتشار هذه الجرائم المتمثلة بالاستغلال الجنسي للأطفال، والذي لم تستطع معه التشريعات بنسقها التقليدي مواجهة وتحجيم هذه الجرائم المستحدثة.

ثالثاً–أسباب اختيار البحث:

دراسة دور الإنترنت في استغلال الأطفال جنسياً هي مهمة للغاية وتتعلق بمجموعة من الأسباب والمحفزات التي تجعلها ضرورية وهي:

1-**زيادة استخدام الإنترنت:** في العقد الأخير، شهدنا زيادة هائلة في استخدام الإنترنت، وخاصة من قبل الأطفال والمراهقين، يتيح الإنترنت الوصول السهل والمباشر إلى المحتوى الإباحي والمواد الجنسية، وبالتالي يزيد من احتمالية تعرض الأطفال للمخاطر.

2-**تطور التكنولوجيا:** تطورت التكنولوجيا بسرعة وأصبحت وسائل الاتصال عبر الإنترنت أكثر تقدماً وتفشياً، يمكن للجرائم الجنسية تنفيذها بسهولة أكبر من خلال الإنترنت.

3-**الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت:** الإنترنت يمكن أن يكون وسيلة لاستغلال الأطفال جنسياً عبر التلاعب النفسي والابتزاز والتحرش الجنسي عبر الشبكة، هذا يجعل من الضروري دراسة كيفية وسبل الوقاية من هذا النوع من الجرائم.

4-**التوعية والوقاية:** من خلال دراسة دور الإنترنت في استغلال الأطفال جنسياً، يمكن تطوير برامج توعية ووقاية للأطفال وأولياء الأمور والمجتمع بشكل عام لمساعدتهم على فهم المخاطر وكيفية الوقاية منها.

رابعاً-منهجية البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يرتكز على عرض الواقع الفعلي لجريمة الاستغلال الجنسي للأطفال، وما يترتب عليها من انتهاكات جسيمة للطفل الذي يقع ضحية المجتمع.

خامساً-هيكلية البحث:

للإجابة على إشكالية البحث تم الاعتماد على التقسيم الثنائي من خلال تقسيم البحث لمبحثين، تناولنا في المبحث الأول **الأساليب التي استخدمتها الجماعات الإجرامية المنظمة** للاتجار بالبشر، من خلال تقسيمه لمطلبين تناولنا في المطلب الأول **الأساليب التي استخدمتها الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال الاتجار بالأطفال**، وفي المطلب الثاني تناولنا **كيفية استغلال الانترنت في الاتجار بالأطفال**.

أما في المبحث الثاني تناولنا **الوسائل الإلكترونية وآثار استغلال الأطفال عبر الشبكة في حالات الاستغلال الجنسي**، من خلال تقسيمه لمطلبين تناولنا في المطلب الأول **الوسائل الإلكترونية المساعدة لاستغلال الأطفال عبر الشبكة**، وفي المطلب الثاني تناولنا **الآثار المترتبة على الاستغلال الجنسي للأطفال**.

المبحث الأول

الأساليب التي استخدمتها الجماعات الإجرامية المنظمة للاتجار بالبشر

تستخدم الجماعات الإجرامية المنظمة العديد من الأساليب عند ممارستها لعمليات الاتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال ولعل أكثر الطرق استحداثاً في هذا المجال هي اجتذاب الأشخاص للعمل تحت مسميات مختلفة، كالوعود الخادعة بالحصول على عمل أو الزواج أو التبني ويتم ذلك من خلال إقناع الضحية بالحصول على عمل أو الزواج أو إقناع الأهل بالتخلي عن أطفالهم حتى يمكن أن يتم تنشئة الطفل وتربيته في بيئة أفضل[1].

في تقرير وزارة الخارجية الأميركية لعام 2006، تم التطرق إلى الأساليب التي يستخدمها متاجرو البشر، وجاء في التقرير أن تجار الرقيق يستغلون الأفراد المعرضين للخطر ويتعاملون معهم كضحايا، وعادةً ما يكون هؤلاء الضحايا من الأطفال والنساء الشابات، يقوم المتاجرون بالبشر بتطبيق أساليب خداع مبتكرة ولا ترحم بهدف استدراج والسيطرة على الضحايا وكسب ثقتهم.

بناءً على ذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول الأساليب التي استخدمتها الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال الاتجار بالأطفال، وفي المطلب الثاني سنتناول كيفية استغلال الانترنت في الاتجار بالأطفال.

المطلب الأول: الأساليب التي استخدمتها الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال الاتجار بالأطفال

هناك طرق عنيفة ووحشية قد تستخدمها هذه الجماعات الإجرامية ضد الأطفال على وجه الخصوص، كالاختطاف والاغتصاب والإجبار على إدمان المخدرات والحبس والتهديد والضرب وغيرها من الأساليب التي تهدف في نهاية المطاف إلى إجبارهن على ممارسة البغاء، ولعل أحدث الأساليب المبتكرة في هذا المجال ما يعرف بسندات الدين في تجارة الجنس.

هناك العديد من الأساليب والحيل التي تلجأ إليها الجماعات الإجرامية المنظمة للحصول على الأطفال من أجل المتاجرة بهم وفيما يلي أمثلة عن بعض هذه الأساليب والحيل المستخدمة في عدد من دول العالم:

أولاً: إدعاء التبني: يعد إدعاء التبني من الحيل الرئيسية التي يلجأ إليها بعض سماسرة تجارة الأطفال الأوروبيين، حيث يتم تهريب الأطفال من الجنسين إلى الأسواق الأوروبية بعدد من الحيل حتى أن الحكومات الأوروبية بإمكانياتها الكبيرة فشلت في الحد منها، ومن هذه الحيل المتكررة أن يقوم الزائر الأوروبي لإفريقيا بتبني عدد من الأطفال بحجة أنه حرم من الإنجاب، ولهذا يعطي التاجر أسر الأطفال بعض الأموال فيما يعادل 300 دولار أمريكي للطفل الواحد ويعدهم بتعليمه وتربيته وإرسال مبالغ مالية سنوية للأسر، مما يجعل الأسر توافق

[1] سمر بشير خيري، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الاتجار بالنساء والأطفال نموذجاً، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2017، ص174.

على العرض خاصة وأنها تعاني من توفير الطعام لهم، إلا أنه مع تكرار الأمر وتكرار الزيارات اكتشفت الأجهزة الأمنية مثل تلك الحيل، واتضح أن هؤلاء التجار يقومون ببيع الأطفال في أوروبا ثم يعودون للبحث عن آخرين وتكرار الأمر ذاته مع العديد من الأسر[2].

تجار الرقيق يستغلون الأوضاع الكارثية والفقدان الكبير للأطفال الذين فقدوا أسرهم نتيجة الكوارث الطبيعية، وهو ما شهدناه مؤخراً في دول شرق آسيا مثل إندونيسيا وسيرلانكا، يقومون بخطف هؤلاء الأطفال أو إغرائهم ومن ثم يتاجرون بهم عن طريق بيعهم أو التبني غير الشرعي مقابل مبالغ مالية، ومما تجدر الإشارة إليه أن ظاهرة استرقاق الأطفال تحت مظلة التبني لا تقتصر على دول شرق آسيا أو أفريقيا، بل أنها توجد حتى في بعض دول أوروبا الشرقية مثل روسيا أوكرانيا ورومانيا، ففي رومانيا على سبيل المثال تم تبني أكثر من عشرة آلاف طفل روماني من قبل أجانب خلال الثلاث سنوات الماضية، وحسب بعض التقديرات الدولية فإن الأطفال الرومانيين يشكلون نحو ثلثي عدد الأطفال الذين يتم تبنيهم عالمياً[3].

وبرغم أن عملية التبني تتم في ظاهرها كعملية تبني، إلا أنها في واقع الأمر لا تعدو كونها صفقة تجارية وبيع حقيقي للأطفال، أكثر منها تبني بالمفهوم الإنساني، حيث تستخدم الوكالات المتخصصة التي تؤمن هؤلاء الأطفال، والتي تديرها عادة بعض العصابات السرية بالحصول على هؤلاء الأطفال من أهاليهم الفقراء ومن بيوت اليتامى مقابل مبالغ زهيدة جداً، ومن ثم تقوم ببيعهم لراغبي التبني بمبالغ تتراوح بين (20) – (30) ألف دولار.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الولايات المتحدة وإيطاليا اللتين يتجه إليهما الأطفال الرومانيين يمارسون ضغوطاً على «بوخارست للاستمرار في عملية التبني، تحت ذريعة أن الأطفال الرومان يعيشون بعد تبنيهم في ظروف أفضل، لكن الحقيقة أن الأطفال المتبنين في هاتين الدولتين لا يعيش سوى القليل منهم في ظروف أفضل، أما الأغلبية فيتم استخدامهم كالعبيد في أعمال مختلفة، فضلاً عن تعرضهم لإساءات جنسية ومعنوية، وقد يستخدم هؤلاء الأطفال كقطع غيار بشرية لبعض الأغنياء في تلك الدول[4].

ثانياً: سرقة الأطفال من المستشفيات: من الوسائل المستخدمة للحصول على الأطفال واسترقاقهم سرقة الأطفال حديثي الولادة من مستشفيات الولادة، وقد أشارت بعض التقارير من السلطات الصينية، أنها قبضت على أفراد عصابة خطيرة لتهريب الأطفال والمتاجرة فيهم، إثر العثور مصادفة على 28 طفلاً موثقين بأحكام داخل أكياس نايلون كبيرة في مستودع أمتعة المسافرين في إحدى الحافلات، تبين أنه تم إعطاء أقراص منومة للأطفال كي يلزمو الصمت ويظلوا هادئين أثناء الرحلة.

---

[2] عبد الرحمن بن محمد العيسري، وضعيات الاتجار بالأطفال، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص2.

[3] سمر بشير خيري، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الاتجار بالنساء والأطفال نموذجاً، المرجع السابق، ص177.

[4] عبد الرحمن بن محمد العيسري، وضعيات الاتجار بالأطفال، المرجع السابق، ص3.

وقد أوضح التحقيق أن هؤلاء الأطفال تم بيعهم من قبل بعض أطباء التوليد والقابلات والممرضات العاملات مستشفيات الولادة إلى سماسرة تجارة بيع الأطفال، وتبين أن هنالك بعض العصابات التي ترتب بيع وشراء الأطفال من المستشفيات والعيادات في المنطقة بثمن زهيد لا يتجاوز 3.5 جنية إسترليني، وتظهر المتاجرات على هيئة أمهات يعشن لوحدهن أو كزوجات مع أزواجهن ويحرصن على السفر ليلاً بالقطار أو الحافلات، وفي بعض الأحيان يحشرن أربعة أطفال داخل كيس واحد يوضع تحت المقعد أو فوق الرف العلوي، وقبل أن يصل هؤلاء الأطفال إلى الوجهات المقصودة، يكون العديد منهم في عداد الموتى أو من المعوقين المقعدين نتيجة لنقص الغذاء والأوكسجين. أما الذين تكتب لهم النجاة ويظلون على قيد الحياة، فيباعون بسعر نهائي يبلغ نحو مائتي جنيه إسترليني، ويتحدد السعر حسب مظهر الطفل وحالته الصحية.

ثالثاً: حجز الأطفال غير الشرعيين: من الوسائل المستخدمة أيضاً في الاتجار بالأطفال حجز الأطفال قبل ولادتهم من غير المرغوب فيهم، خاصة غير الشرعيين حيث تلجأ عصابات تجارة بيع الأطفال إلى إيواء المراهقات وبائعات الهوى والحوامل في أماكن سرية أعدت لذلك حتى يقمن بمهمة إنتاج الأطفال، لبيعهم في مكان يعمل فيها فريق من العربيات وقد كشفت الأحداث عن تورط أطباء التوليد ضمن عصابات هذه التجارة، ففي بعض الأحيان يخبرون الأم أن ولدها قد مات ليتم تسجيل المولود في مستشفى آخر وإعلان صلاحيته للتبني لأن أمه هجرته عمداً[5].

المطلب الثاني: كيفية استغلال الانترنت في الاتجار بالأطفال

تشهد البشرية حالياً ما ينعت بالثورة المعلوماتية الصناعية، أو الثورة الصناعية الثالثة، التي حولت العالم إلى مجتمع معلوماتي كبير، تتدفق المعلومات بين أرجائه في يسر وسرعة وغزارة من خلال شبكات كثيفة ومترابطة من الحاسبات ووسائل الاتصال الدولية والمحلية، ويزيد فيه الاعتماد على استخدام الكمبيوتر لتخزين واسترجاع ومعالجة المعلومات[6].

ويعتبر الانترنت من أهم سبل الاتصالات الحديثة، فهو عبارة عن شبكة معلومات يتم الوصول إليها بإستخدام الحاسب الآلي "الكمبيوتر" الذي يتصل بغيره من الحواسب على مدار العالم، مما يجعل الحصول على المعلومات وتبادلها أمراً في غاية السهولة.

ولاشك أن للإنترنت دوراً في التجارة بصفة عامة، وفي تنسيق عمليات الاتجار بالنساء والأطفال بصفة خاصة لاسيما وأنه بالإضافة إلى كونه شبكة دولية للمعلومات يتمكن المرء بواسطتها أن يغزو العالم في لحظات زمنية

---

[5] عبد القادر الشيخلي، جرائم الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية وعقوبتها في الشريعة والقوانين العربية والقانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص181.

[6] عمرو حسين عباس، أدلة الأثبات الجنائي والجرائم المعلوماتية، بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي الثاني حول تحديات تطبيق الملكية الفكرية في الوطن العربي، مقر جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008، ص9.

قصيرة ليصل إلى ما يريده من معلومات، فإنه يساهم أيضاً في تسهيل عملية الاتصال والتواصل بين الإفراد في مختلف أنحاء العالم.

أصبح الإنترنت طريقاً سريعاً للمعلومات، كما أضحى وسيله جمعت المكان والزمان في الأرض كلها في أقل وقت ممكن، وجعلت العالم كأنه قرية متناهية الصغر، وبالتالي باتت شئون التجارة بين الدول أمرا ميسوراً بسببه، فمما لا شك فيه أن ظاهرة الاتجار بالنساء والأطفال قد انتشرت في العالم بسبب استخدام الجماعات الاجرامية المنظمة شبكة الإنترنت. فبحسب تقدير مؤسسة تسويق الدراسات البريطانية (Data monitor)، فقد حققت تجارة الجنس سنة 2010 أكثر من بليون دولار من خلال الإنترنت وهو ما يساوي حوالي 74% من مسجل المبيعات عبر الانترنت[7].

ويرى الخبراء والباحثين المهتمين بقضية الاتجار بالنساء والأطفال أن التجارة بالنساء والأطفال عبر الإنترنت هي تجارة الكترونية، وتعرف بأنها تلك التعاملات التي تتم الكترونياً عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، فعن طريق التجارة الإلكترونية الخاصة بالنساء والأطفال يمكن إبرام الصفقات بين الجماعات الإجرامية المنظمة وبين الضحايا في بلدانهم دون الانتقال، لذلك، يمكن توفير الوقت والجهد من خلال هذا النهج، يتيح هذا النظام تقديم الخصائص المطلوبة دون الحاجة إلى لقاء مباشر بين الأطراف، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتم الدفع عبر وسائل إلكترونية مباشرة من جهاز إلى جهاز، مما يسهل عملية إتمام الصفقة على الفور.

وقد ساهم الإنترنت عن طريق الإعلانات المستخدمة عبره، في كسر حواجز الزمان والمكان أمام عمل الجماعات الاجرامية المنظمة عرض السلع في هذه التجارة وهم الضحايا من النساء والأطفال والمثال على ذلك، أنه قد ظهرت على الموقع المخصص للمزادات على إحدى المواقع بشبكة الإنترنت عرضاً لبيع طفل بالمزاد العلني، وذلك بعد يوم واحد من وقف عملية لبيع كليه وصل سعرها إلى رقم فكلي بلغ (5,750,000 دولار أمريكي)، وقد جاء في الإعلان أن الطفل يتمتع بصحة جيدة[8].

وبذلك يكون الانترنت قد وفر للجماعات الاجرامية المنظمة أسباب الاطراد والازدهار ليس فقط داخل حدود الدولة الواحدة بل تجاوز كل الحدود الدولية، ذلك أن العالم بأسره يستطيع أن يعلم بهذا الإعلان وبالتالي أصبح السوق لهذه التجارة هي شبكة الانترنت بداءة من العرض والبيع والشراء.

من ناحية أخرى ساهم الانترنت في توفير سبل الأمان للجماعات الاجرامية المنظمة، وجعلهم يعملون دون الخوف من الملاحقة القانونية لاسيما وأن العديد من المشاكل العملية التي عادةً ما تبرز في مجال الجرائم، كالاختصاص وضرورة توفر أدلة الإثبات لم يعد لها وجود مع استخدام الإنترنت.

---

[7] أحمد سليمان زغاليل، الاتجار بالنساء والأطفال، بحث مقدم إلى جامعة نايف العربية، الرياض، 1999، ص215.

[8] أحمد بن محمد العمري، جريمة غسل الأموال، الطبعة الأولى، مكتبة العيكان، الرياض، 2000، ص134.

كما سهلت شبكة الانترنت عمليات تجنيد الأطفال والنساء واستغلالهم جنسياً سواء في الدعارة أو في إنتاج الأفلام الجنسية. واستطاعت التقنية الرقمية أن تسهل على راغبي مشاهدة الأفلام الجنسية الاختيار بين أكثر من فيلم، كما يحدث في شبكات الكابل وشبكات الكابل المتصلة بالأقمار الصناعية. وقد تم المزج في عالم الاستغلال الجنسي بين استخدام التليفزيون واستخدام شبكة الإنترنت بكثرة في ترويج تجارة الصور الجنسية الفاضحة خاصة للنساء والأطفال.

في دراسة حديثة تمت حول مسألة مكافحة الصور الإباحية للأطفال على الإنترنت، تبين أن نسبة الحالات التي تم القبض على مروجي هذه الصور ازدادت بشكل ملحوظ على مر السنوات. فبلغ عدد الحالات المكتشفة في عام 1998 حوالي 32 حالة، ولاحظنا استمرار هذا الارتفاع حيث وصل عدد الحالات إلى 77% في عام 2000، وزادت إلى 84% في عام 2011، يجدر بالذكر أن غرف الدردشة على الإنترنت تمثل وسيلة رئيسية يتم فيها استغلال النساء والأطفال لدخول مجال الاتجار بالبشر من خلال الاستغلال الجنسي. هذه الغرف تمكِّن المشتركين من تبادل الصور والمحادثات، مما يسهل في إدارة شؤون هذا النوع من التجارة، لذا، يُشدد على ضرورة تعزيز الجهود لهذه الظاهرة وتطوير استراتيجيات أكثر فعالية لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي على الإنترنت، بالإضافة إلى متابعة تطوير التشريعات وتكنولوجيا الحماية الرقمية للحد من هذه الجرائم[9].

تمت الإشارة في اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في المادة (19) على استغلال الأطفال[10]، وحثت الدول المشاركة على اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة وغيرها من التدابير لضمان تجريم كل ما يتعلق ببغاء الأطفال، أما في العراق فلم يعالج جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال والتي ترتكب عبر شبكة الإنترنت، على الرغم من وجود مشروع قانون لمكافحة جرائم المعلومات، وعلى الرغم من أن المشرع العراقي جاء بالنصوص بصيغة العموم دون الإشارة الى إمكانية ارتكابها بواسطة شبكة الإنترنت فإن ذلك لا يمنع في حالة انعدام النص من قيام القاضي في حال عرض قضية عليه متعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال، والمرتكبة عبر شبكة الإنترنت من تكييف هذه النصوص وبالشكل الذي يمنع الجناة من الإفلات من العقاب، ومن ثم تفشي الإجرام الإلكتروني وتحجج الجناة من انعدام النصوص القانونية التي تعالج هذه المسائل[11].

---

[9] محمد فتحي عيد، التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالأطفال عبر الحدود الدولية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص14.

[10] ينظر في تفصيل ذلك نص المادة 20 من اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي لعام 2007.

[11] ينظر في تفصيل ذلك المواد 74-78-80 من مشروع قانون حماية الطفل العراقي لعام 2015.

المبحث الثاني

الوسائل الإلكترونية وآثار استغلال الأطفال عبر الشبكة في حالات الاستغلال الجنسي

الوسائل الإلكترونية هي تكنولوجيا تستخدم للاتصال والتفاعل عبر الإنترنت، وتشمل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والرسائل الإلكترونية والمواقع والتطبيقات الرقمية، بينما يمكن أن تكون هذه الوسائل ذات فوائد كبيرة في التواصل ونقل المعرفة، إلا أنها أيضًا يمكن أن تستخدم بشكل غير مسؤول وضار، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأطفال، استغلال الأطفال عبر الشبكة يمثل تهديدًا خطيرًا يجب معالجته بجدية[12].

بناءً على ذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول الوسائل الإلكترونية المساعدة لاستغلال الأطفال عبر الشبكة، وفي المطلب الثاني سنتناول الآثار المترتبة على الاستغلال الجنسي للأطفال.

المطلب الأول: الوسائل الإلكترونية المساعدة لاستغلال الأطفال عبر الشبكة

لا يخفى بأن الجناة الذين يرتكبون جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت يستعملون أي وسيلة إلكترونية تمكنهم لتحقيق هدفهم والقيام بجرائمهم وبصورة تامة ضد ضحاياهم الأبرياء، ولما كانت الوسائل الإلكترونية المتاحة متعددة سيتم الحديث عنها كالتالي:

أولاً–البريد الإلكتروني (Email): لقد نتج عن التطور المستمر والمتلاحق في التقنيات المعلوماتية بعض الآثار الجانبية السلبية من أهمها أثره على أمن البريد الإلكتروني، والذي أصبح وسيلة اتصال مهمة لا غنى عنها في الكثير من المجالات العامة والخاصة، وبصورة خاصة في الاتصالات الثنائية فقد بدأ يقترب شيوعه وانتشاره من الهاتف بصورة كبيرة[13].

البريد الإلكتروني يُعَدّ واحداً من أهم مميزات شبكة الإنترنت، ويُعَدّ أحد أكثر الخدمات انتشاراً على مستوى جميع الشبكات المتصلة بها، ببساطة، يُعنى البريد الإلكتروني بإمكانية إرسال الرسائل من جهاز كمبيوتر إلى آخر عبر الشبكة إلى أي مستخدم في أي مكان، والبريد الإلكتروني هو وسيلة إنشاء الخطابات أو أكثر ويتم خزن الرسالة على جهاز حاسوب خادم، حيث يتم فتحها والتعامل معها[14]، وإرسالها إلى شخص حيث أصبح بإمكان الشخص أن يُرسل لآخر رسالة إلكترونية عبر الإنترنت أو رسومات أو صور أو مقاطع فيديو أو غيرها من المرفقات وكل ذلك بمعرفة المصدر ومكانه وعنوانه الإلكتروني.

---

[12] كريم حمود فحل الجبوري، الحماية الجنائية للأطفال من الإستغلال الجنسي عبر شبكة الإنترنت وطرق مكافحتها–دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020، ص8.

[13] حسن طاهر داود، جرائم نظم المعلومات، الطبعة الأولى، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم، الرياض، 2000، ص97.

[14] بان عيسى بحو البناء، العلاقات العامة عبر الانترنت، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير، كلية الإعلام، جامعة بغداد، 2009، ص83.

ومن هذا المنطلق فإنه كلما ازداد الاعتماد على البريد الإلكتروني ازدادت المخاطر الأمنية المترتبة عليه، ومع تزايد الكم المعلوماتي المنقول عبر الشبكات المحلية وعبر الإنترنت على وجه الخصوص يصبح مسار هذه المعلومات محفوفاً بالكثير من المخاطر وكل ذلك لسهولة تزييف البريد الإلكتروني تحصل عملية تأمينية أكثر صعوبة، فالمرسل يمكنه تزييف بياناته الشخصية والمحتويات التي يشتمل عليها البريد يمكن تعديلها، وكل ذلك دون أن يترك أي أثر أو دليل، إضافة الى ذلك لا توجد إلى حد ما وسيلة للسيطرة على المسار الذي يسلكه البريد خلال ارساله عبر الشبكة.

ويترتب على هذا تعقيد الأمور وارتكاب الجرائم وانتشارها بشكل مرعب، وأيضاً الإمكانية المتاحة للحصول وبكل سهولة على عناوين بريد الأشخاص دون معرفتهم والتواصل معهم ودون أي رقابة، كما أنه تتوفر قائمات تستعمل في التجارة الإلكترونية، فمن خلالها يمكن الانحراف واستغلالها لإرسال صور الأطفال لأكبر عدد ممكن.

ثانياً–القوائم البريدية: ويتم كل ذلك عن طريق عرض صور سواء كانت خيالية أم حقيقة أو أفلام إباحية لغرض استدراج الأطفال واستغلالهم باعتبارها مجانية ولعدم وجود المتابعة الأمنية، كما تتوفر في شبكة الإنترنت مجموعة قوائم بريدية منها ما يتم تخصيصه للشواذ ومنها ما هو مصنف تحت دول محددة، وحيث وجدت بعضها ضمن مسميات عربية وبعضها وضع تحت اسم إسلامي، حتى يتسنى لهم التأثير على الأفراد وخاصة الأطفال[15].

ثالثاً–مواقع التواصل الاجتماعي: مع تزايد انتشار مواقع التواصل الاجتماعية وسهولة استعمالها بحيث يمكن للفرد الوصل إلى ما يُريده على شبكة الإنترنت نجد أن(الفيسبوك وانستقرام وغوغل بلس وتويتر والتيكتوك) زاد روادها على اختلاف أعمارهم وأذواقهم بشكل كبير، وهذا بدوره سهل للمجرمين تحقيق مآربهم[16].

ونظراً لفعالية مواقع التواصل الاجتماعي والنشاطات التي تقدمها وقيامها بتقريب الأشخاص من بعضهم البعض مما يؤدي إلى قيام أضرار مثل ظاهرة تكوين الصداقات عبر شبكة الإنترنت وذلك من خلال مواقع التعارف كما في حالة (الفيسبوك) حيث يقوم الشباب بوضع صورهم وبياناتهم الشخصية على تلك المواقع، والتي يمكن استغلالها من خلال التقنيات الحديثة وتوظيفها بعد إجراء التعديلات عليها، وبالشكل الذي يخدم أعراضهم المنحرفة عن طريق وضعها على المواقع الإباحية الأمر الذي يستحيل معه لصاحب الصورة أن يقوم بحذفها أو محوها، لأنها تكون قد تم استخدامها في العديد من المواقع.

---

[15] نسرين عبد الحميد نبيه، السلوك الإجرامي الجنسي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012، ص263.

[16] محمد فتحي، تفتيش شبكة الإنترنت لضبط جرائم الإعتداء على الآداب العامة، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012، ص173.

وفي عام ٢٠١٣، خلصت دراسة استقصائية أجرتها منظمة (ChildLine) غير الحكومية على مراهقين بين سن الثالثة عشر والثامنة عشر في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى أن ٦٠% من المشاركين طلب منهم تقديم صورة أو فيديو يظهرهم في أوضاع جنسية، وأجاب ٤٠% منهم بالقول إنهم أنتجوا صوراً أو مقاطع فيديو يظهرون فيها، وذكر ٢٠٪ أنهم أرسلوا الى شخص آخر صور ومقاطع فيديو لهم، فحين ذكر معظمهم أنه أرسل الصورة الى صديق حميم، وأرسلها ثلثهم إلى شخص صادفوه على شبكة الإنترنت دون أن تجمعهم به معرفة في الواقع الحقيقي، بينما أرسل ١٥% منهم الصورة الى شخص غريب تماماً[17].

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على الاستغلال الجنسي للأطفال

إن الانترنت الذي شهد تطوراً كبيراً وفتح أبواباً كانت مغلقة ساهم في ظهور الجرائم الجنسية التي تستهدف الأخلاق والآداب العامة، بهدف استثارة الغرائز الجنسية، حيث تعرض الشبكة افلاماً وصوراً متعلقة بالجنس[18]، وتشير الأرقام من خلال الدراسات والبحوث الى أن عدد المواقع الإباحية عبر شبكة الإنترنت قد تعدت ملايين المواقع التي تضم صفحات تحتوي على ملايين الصور والمشاهد الجنسية، وهي غير خاضعة للرقابة وأن لانتشار الإباحية والجنس على الإنترنت انعكاساته السلبية على المجتمع، ومؤشر سلبي على انهيار القيم الأخلاقية داخل البناء الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي الى استثارة عدد كبير من مستخدمين تلك المواقع من الناحية الجنسية، وبالتالي قد يؤدي هذا الى ارتكابهم الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة التي تهدد بانهيار المجتمعات من الناحية الاخلاقية[19].

لذلك فإن الاستغلال الجنسي للطفل عبر شبكة الإنترنت يترتب عليه آثار متعددة وطويلة الأمد وكل ذلك بحكم الطبيعة الخاصة لهذا النوع من الإجرام إذ أنه يتميز بسهولة ارتكابها من قبل مجاميع إجرامية غالباً تتسم بالتنظيم، كما أنه ذو طابع توثيقي ليس من السهولة التخلص منه أو إخفائه، وهذا بدوره يزيد من حدية الآثار المترتبة وخاصة فيما يتعلق بالطفل الذي وقع ضحية هذا الإجرام، ولغرض تبيان ذلك سنبين أثر الاستغلال الجنسي على الطفل، وأثر الاستغلال الجنسي على المجتمع كالتالي:

أولاً–أثر الاستغلال الجنسي على الطفل: يترتب على الاستغلال الجنسي للطفل عبر شبكة الإنترنت الكثير من المخاطر والمضار السلبية بالنسبة للطفل الضحية، حيث يفقد الطفل البراءة الطفولة، وفقده لكرامته وإحساسه بانعدام إنسانيته مما يصيبه بالاكتئاب والإحباط وشعوره بالعجز والخوف والقلق المفرط، وقد تدفع هذه العوامل

---

[17] تقرير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستغلال الجنسي للأطفال، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2015، ص9.

[18] مدحت عبد الحليم رمضان، جرائم الاعتداء على الأشخاص والإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص126.

[19] عبد الفتاح بيومي حجازي، الأحداث والإنترنت دراسة معمقة عن أثر الإنترنت في انحراف الأحداث، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007، ص170.

النفسية إلى الانتحار، وكذلك شعوره بالخمول والإرهاق والكسل والميل إلى الوحدة وتجنب النشاطات الاجتماعية والأسرية.

الأطفال الذين يتعرضون للاستغلال هم ضحايا هذه الظاهرة، ويكونون أكثر عرضة للإصابة بأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والأمراض الجنسية المعدية الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي هذا الاستغلال إلى تشويه الدافع الجنسي الطبيعي لدى الأطفال والانحراف بهم نحو السلوكيات الجنسية غير الصحية، مما يجعلهم عاجزين عن تجربة العلاقات الجنسية بشكل طبيعي ويمكن أن يؤثر سلبًا على قدرتهم على الزواج واستقرار حياتهم الاجتماعية في المستقبل. وهم قد يعانون أيضًا من وصمة اجتماعية تؤثر على فرصهم في الزواج والاندماج في المجتمع[20].

ثانياً–أثر الاستغلال الجنسي على المجتمع: إن هذا الإجرام الذي يُرتكب عبر شبكة الإنترنت يترتب عليه خطر جسيم في المجتمع الذي تحدث فيه، حيث يحدث عنها آثار ومشاكل عدة ومنها اختلال القيم الاجتماعية نتيجة لإهدار المبادئ المتعارف عليها لحقوق الإنسان، حيث ينشر الجنس التجاري، أو الجنس غير التجاري في المجتمع، كما ينتج عنها إلى تكوين منظمات ذات طابع سري لفرض إدارة عمليات الاستغلال الجنسي وتشعب العمليات المتعلقة بها[21].

وبما أن الطفل هو المحل في هذه الجرائم لذا يتم استدراجه كسلعة، واستغلاله بما يخالف القيم الإنسانية، وهذا بدوره يؤدي فى انتشار مظاهر الشذوذ الجنسي أو ما يعرف بالمثلية الجنسية (السحاق واللواط) وجرائم الاغتصاب، وبحكم الاختلال الحاصل في العلائق الطبيعية بين الأفراد يترتب على ذلك انتشار الأمراض المعدية بين أبناء المجتمع، خاصة فئة الأطفال والشباب، وبالتالي ينعكس على القدرات الانتاجية لهم لاحقاً، كما أن الدولة يترتب عليها مزيد من الأعباء لغرض توفير الرعاية الطبية والاجتماعية للأفراد ضحايا الاستغلال، كما إن تجارة الاستغلال الجنسي للأطفال تساعد في تمويل الأنشطة غير المشروعة حيث أنها تغذي أنشطة الجريمة المنظمة، ولعل أسوأ الآثار الاقتصادية لهذا الإجرام هو الطابع التجاري وذلك لاعتبار الطفل سلعة يتم التداول والتعامل بها[22].

---

[20] هدى رشيد الخرسه، ظاهرة التحرش الجنسي بالأطفال الأسباب–المظاهر–العلاج، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، 2012، ص158.

[21] كريم حمود فحل الجبوري، الحماية الجنائية للأطفال من الإستغلال الجنسي عبر شبكة الإنترنت وطرق مكافحتها–دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص57.

[22] عبدالله سيف بن عيسى الذباحي، مكافحة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال المرتكبة عبر الإنترنت، الطبعة الأولى، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، 2013، ص86.

الخاتمة

إن انتشار التكنولوجيا والإنترنت قد أحدث تحولاً كبيراً في حياتنا، ولكن مع هذا التقدم تأتي أيضاً تحديات كبيرة، واحدة من هذه التحديات الخطيرة هي استغلال الأطفال جنسياً عبر الإنترنت، يعد هذا الموضوع من أخطر الجرائم الإلكترونية التي تستهدف الأطفال، ولهذا يجب على المجتمع العالمي التصدي له بكل جدية، ففي النهاية، يجب أن نفهم أن استغلال الأطفال جنسياً عبر الإنترنت يمثل تهديداً كبيراً لأطفالنا ومجتمعنا بأسره، يتعين علينا أن نتخذ إجراءات جادة لحماية الأطفال وضمان تجربة إنترنت آمنة وصحية لهم، يجب على الحكومات والمؤسسات والأفراد أن يعملوا معاً من أجل مكافحة هذا النوع من الجرائم وتوفير بيئة آمنة على الإنترنت للأجيال الصاعدة.

وقد توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات كالتالي:

أولاً–الاستنتاجات:

1. الإنترنت يسهل وصول الأشخاص الضارين إلى الأطفال بسهولة من خلال الشبكات الاجتماعية ومنصات الدردشة والمواقع الإباحية، هذا يزيد من احتمالية استغلال الأطفال.
2. الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت يعد مشكلة عالمية وذات أبعاد خطرة وتظهر بأشكال مختلفة وتمارس بوسائل وأساليب متعددة.
3. الوسائل الإلكترونية الحديثة أصبحت جزء مهم وأساسي في حياتنا الشخصية والمهنية، وهذا ساعد في سرعة انتشار هذه الجرائم المستحدثة واستهدافها فئة الأطفال.

ثانياً–التوصيات:

1. نشر الوعي والتعليمات المهمة للمواطنين لتعريفهم بخطورة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت، وتحذيرهم من دخول المواقع المشبوهة مثل المواقع الإباحية والتي لها آثار مدمرة على الصعيد الاجتماعي، وتوعية طلبة المدارس والجامعات عن مخاطر هذه الجرائم، وفتح تخصصات جامعية تفيد في مكافحة هذه الجرائم، وتنظيم إجراءات لمراقبة الشبكات ومزودي خدمة الإنترنت.
2. يجب تطوير تكنولوجيا الفلترة والمراقبة لمساعدة في منع الأطفال من الوصول إلى محتوى إباحي ومحتوى ضار على الإنترنت.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً–المراجع العربية:

أ–الكتب:

1. سمر بشير خيري، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الاتجار بالنساء والأطفال نموذجاً، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2017.
2. عبد الرحمن بن محمد العيسري، وضعيات الاتجار بالأطفال، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.
3. عبد القادر الشيخلي، جرائم الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية وعقوبتها في الشريعة والقوانين العربية والقانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.
4. عمرو حسين عباس، أدلة الأثبات الجنائي والجرائم المعلوماتية، بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي الثاني حول تحديات تطبيق الملكية الفكرية في الوطن العربي، مقر جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008.
5. نسرين عبد الحميد نبيه، السلوك الإجرامي الجنسي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012.
6. محمد فتحي، تفتيش شبكة الإنترنت لضبط جرائم الإعتداء على الآداب العامة، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012.
7. أحمد بن محمد العمري، جريمة غسل الأموال، الطبعة الأولى، مكتبة العيكان، الرياض، 2000.
8. محمد فتحي عيد، التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالأطفال عبر الحدود الدولية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.
9. كريم حمود فحل الجبوري، الحماية الجنائية للأطفال من الإستغلال الجنسي عبر شبكة الإنترنت وطرق مكافحتها–دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020.
10. حسن طاهر داود، جرائم نظم المعلومات، الطبعة الأولى، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم، الرياض، 2000.
11. مدحت عبد الحليم رمضان، جرائم الاعتداء على الأشخاص والإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
12. عبد الفتاح بيومي حجازي، الأحداث والإنترنت دراسة معمقة عن أثر الإنترنت في انحراف الأحداث، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007.
13. هدى رشيد الخرسه، ظاهرة التحرش الجنسي بالأطفال الأسباب–المظاهر–العلاج، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، 2012.

14. عبدالله سيف بن عيسى الذباحي، مكافحة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال المرتكبة عبر الإنترنت، الطبعة الأولى، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، 2013.

ب-المجلات والدوريات:

1. أحمد سليمان زغاليل، الاتجار بالنساء والأطفال، بحث مقدم إلى جامعة نايف العربية، الرياض، 1999.

ج-الرسائل:

1-بان عيسى بحو البناء، العلاقات العامة عبر الانترنت، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير، كلية الإعلام، جامعة بغداد، 2009.

ثانياً-القوانين والاتفاقيات:

2. اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي لعام 2007.
3. تقرير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستغلال الجنسي للأطفال، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لعام 2015.
4. مشروع قانون حماية الطفل العراقي لعام 2015.